اقتراحات بيرجس انما كانت مجرد اقتراحات شخصية قدمت دون اطلاع رؤسائه عليها . وقد تعزز الاعتقاد بوجود مقترحات جديدة اكثر عندما أوفدت الحكومة الاميركية في بداية الشهر السابع رئيس قسم مصر في وزارة الخارجية الاميركية مايكل سترنر برفقة رونالد بيرجس الى القاهرة للبحث في موضوع الحل المرحلي . وقد كان رد فعل اسرائيل منذ البداية وحتى النهاية تجاه هذه الانباء سلبيا الى ابعد الحدود . فمن ناحية ابلغ الاسرائيليون الولايات المتحدة ، كما ذكرنا اعلاه ، بانه لا داعي لاقتراحات جديدة وان المطلوب التقاط الموضوع حيث توقف ، اي اخذ موافقة مصر على شروط اسرائيل . ومن ناحية ثانية بدأ المسؤولون في اسرائيل ، بمناسبة وبدون مناسبة ، يكثرون الحديث عن شروط اسرائيل الاساسية لفتح القناة ، ويكررون ان اسرائيل لن تتنازل عنها . وقد تجلت هذه السلبية بشكل بارز وجهير عندما ابلغ سيسكو سفير اسرائيل في واشنطن ، اسحق رابين ، بانه يفكر بزيارة اسرائيل في نهاية الشهر السابع ، فكان رد فعل الحكومة الاسرائيلية انها اخذت تناقش فيما اذا كان من المرغوب او غير المرغوب زيارته في هذه الفترة ، مما ادى الى استياء سيسكو ، واضطر رئيسة الحكومة الاسرائيلية الى المبادرة لابلاغه بترحيب حكومة اسرائيل بزيارته . وقد ابتلع سيسكو الاهانة واتى الى اسرائيل في نهاية الشهر السابع ، مؤكدا انه لا يحمل اية اقتراحات جديدة ، وانما جاء لتبادل الاراء . ان التقارير الصحفية ، لدى لحظة كتابة هذه السطور ، تشير الى ان سيسكو فشل في كسر الجمود المحيط بالحل المرحلي ، رغم ان سيسكو أتى مزودا بموافقة مجلس الامن القومي الاميركي برئاسة نكسون على زيارته ، وذلك لاعطاء الاراء التي يحملها طابع موافقة الادارة الاميركية عليها ، وليس فقط وزارة الخارجية .

انه لمن الصعب جدا في المرحلة الحالية تقرير الى اين وصلت الجهود بصدد الحل المرحلي ، او تقرير حقيقة موقف الولايات المتحدة بالنسبة للنقاط المختلف عليها . ولكن من السليم القول بان الولايات المتحدة ، استجابة لرغبة اسرائيل ، تمتنع عن بلورة اقتراحات محددة وملزمة ، شأن المقترحات التي كان يارنغ قدمها في اوائل العام ، ومن السليم القول بأن الجهود الاميركية تحمل بشكل عام من المناورة اكثر مما تحمل من الرغبة في ايجاد حل لا يرضي اسرائيل . وينتظر العرب جميعا نهاية عام ١٩٧١ ليروا ماذا يستخلص السادات من ذلك .

مشاغل الحكومة : وبمقدار قريب من المقدار الذي شغلت فيه الحكومة الاسرائيلية مشكلة الصراع العربي — الاسرائيلي شغلتها مشكلة الازمة الحكومية التي اثارها الحزب الوطني المتدين وموجة الاضرابات التي عمت البلاد ، والى حد ما مشكلة أزمة السكن التي سلطت عليها الاضواء فجأة بسبب من احتلال عدد كبير من الازواج الجدد والعائلات الكبيرة التي تعاني من الاوضاع السكنية السيئة لعدد كبير من البيوت المخصصة للمهاجرين الجدد في انحاء عديدة من البلاد . ومن المناسب ان نسجل ان هذا النمط من المشاغل ظل لفترة طويلة بعد حرب حزيران غائبا عن المسرح السياسي الاسرائيلي بسبب استئثار مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي باهتمام المسؤولين والرأي العام في اسرائيل نتيجة لسخونة الوضع على جبهات القتال ، وبشكل خاص الجبهة المصرية ، ونتيجة للعمل الفدائي الذي شهد فترة نمو وتصاعد في عام ١٩٦٩ . وقد بدأت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تبرز على السطح في الميدان السياسي الاسرائيلي منذ مطالع هذا العام ، اي بعد شهور عدة من توقف القتال على الجبهة المصرية في آب ١٩٧٠ ، وخفوت حدة العمل الفدائي — باستثناء غزة — نتيجة للضربات التي تلقاها في الاردن .

وقد بدأت الازمة الحكومية بالانذار الذي وجهه الحزب الوطني المتدين (المفدال) في ٧١/٦/١٧ للحكومة بحل مشكلة استقلالية التعليم الديني القائمة خلال اسبوعين والا انسحب من الائتلاف الحكومي . وقد أثار هذا الانذار سخط شركاء الحزب الوطني المتدين في الحكم ، بسبب من لجوء الحزب الدائم لهذا النوع من المناورة كلما أراد تحقيق مكسب للاوساط الدينية في اسرائيل ، وبسبب الشعور المتراكم بأن المتدينين يوسعون بمرور الوقت نطاق نفوذهم في الدولة دون ان يبدوا بالمقابل استعدادا للتعاون في حل المشاكل الحساسة بالنسبة للقطاع غير المتدين في اسرائيل . وقد كان من أهم المشاكل التي سبقت توجيه الانذار ، وسببت الشعور المتراكم بالسخط ، مشكلة تهويدات فينا وقضية « البناديق » التي أشرنا اليها في العدد السابق من شؤون فلسطينية ،